

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور مفهوم العولمة المالية

The impact of foreign direct investment on the development of the concept of financial globalization

حمزة قماح¹، كاهنة حمودة²

HAMZA KAMAH¹, KAHINA HAMOUDA²

¹ جامعة أم البواقي (الجزائر)، hamzakamah@univ-oeb.dz

² جامعة أم البواقي (الجزائر)، kahina.hamouda@univ-oeb.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/16 تاريخ القبول: 2023/01/30 تاريخ النشر: 2023/02/13

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور مفهوم العولمة المالية، في ظل سيطرة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي، وتزايدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورؤوس الأموال بين الدول، مع سرعة انتشار التكنولوجيا وزيادة حجم المعاملات المالية العابرة للحدود بمختلف أشكالها. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر الرئيسي اليوم للنمو الاقتصادي، وطريقة جيدة في التمويل بدلا من القروض الخارجية، وعاملا فعالا في تفعيل العولمة المالية، لأنه يمثل أداة لانتقال رؤوس الأموال في العالم.

كلمات مفتاحية: الاستثمار. لأجنبي. المباشر، العولمة المالية، تدفق رؤوس الأموال، الشركات. متعددة الجنسيات.

Abstract:

This study aimed to shed light on the subject of impact of Foreign Directed Investment on the development of the concept of Financial Globalization, as capitalism dominated the world economy, and the flow of foreign investment and capital among countries has increased,

From research results: Foreign Directed Investment today is the main source of economic growth, and a good method of financing instead of external loans, and effective factor in activating financial globalization because it represents a tool for the transfer of capital in the world.

Keywords: Foreign Directed Investment, Financial Globalization, Capital Flow, Multinational companies.

JEL Classification Codes: F50 ,F65 ,F21 ,F23

المؤلف المرسل: حمزة قماح : hamzakamah@univ-oeb.dz

1. مقدمة:

شهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين وبعد انهيار المعسكر الشيوعي والفكر الاشتراكي، تطورا اقتصاديا هاما، ومن بين أهم التطورات التي حدثت في العالم تعاظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وما تلعبه من دور في دعم اقتصاديات الدول النامية، لاسيما خلال سنوات التسعينات، التي شهدت زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية، والاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية، وتحرير نظم التجارة والاستثمار. ويتجلى الدور الكبير الذي تؤديه الشركات متعددة الجنسيات في حركية الاستثمارات على الصعيد العالمي، وانتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر وبنوع من التداخل لم يشهده العلم من قبل، وكل هذا نتج عنه العولمة الاقتصادية.

وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل الاقتصادي العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق المال في العلم، ودمج أسواق المال في الدول النامية مع الأسواق المالية العالمية، نظرا لحاجة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتزايدة لانتقال رؤوس الأموال بسهولة ودون حواجز بين الدول أو ما يعرف بالعولمة المالية، وشهد العالم تصاعد حجم التدفقات المالية سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة، بمعدلات كبيرة، وهذا ما يوحي بوجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والعولمة المالية.

استنادا لما سبق، تبرز معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها في إطار الدراسة كما يلي:

➤ كيف يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطور وانتشار العولمة المالية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في التعرف على المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على العولمة المالية، وبالتالي سنخرج على مفهوم العولمة المالية وأسباب تنامي هذه الظاهرة في العالم.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه المداخلة إلى بلوغ جملة من الغايات التالية:

- ✓ التطرق للمفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، أشكاله، محدداته ودوافعه؛
- ✓ التعرف على مفهوم العولمة المالية، أهم المعاملات التي يجب تحريرها لتحقيقها، عوامل ظهورها وتطورها، وكذا آثارها ومؤشرات ظهورها؛

✓ كيف للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عنصر أساسي للعولمة المالية، كيفية تمويله و تدفقاته في ظلها.

منهجية البحث:

تحقيقاً للأهداف سالفة الذكر ومن أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب موضوع الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا ما فرضته طبيعة الموضوع محل الدراسة.

2. الأسس النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يحظى باهتمام وتشجيع كبيرين من كل دول العالم خاصة مع عقد الثمانينات، إذ أصبح يعتبر أحد أهم مصادر التمويل خاصة في الدول النامية في ظل تزايد المديونية الخارجية، وفيما يلي سنتطرق لماهيته، دوافعه، أشكاله ومحدداته.

1.2. تعريف الاستثمار الأجنبي:

هناك مجموعة من التعاريف وردت للمنظمات أو الهيئات الدولية وكذا بعض الاقتصاديين نذكر منها:

عرفه صندوق النقد الدولي (F.M.I): الاستثمار الأجنبي المباشر هدفه حيازة مصالح دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في الميدان الاقتصادي خارج البلد المستثمر من أجل أن تكون القدرة على اتخاذ القرارات الفعلية في تسييرها للمؤسسة (عامر، 2017، صفحة 16).

ويقصد كذلك بالاستثمار الأجنبي المباشر انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة (علي فارس داوود، 2010، صفحة 25).

كما تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.O): المستثمر الأجنبي المباشر هو كل شخص طبيعي أو كل مؤسسة عمومية أو خاصة أو كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لديهم علاقة ارتباط فيما بينهم أو كل مجموعة من المؤسسات التي لديها الشخصية المعنوية المرتبطة فيما بينها، ويعتبر مستثمر أجنبي مباشر إذا كانت لديه مؤسسة للاستثمار المباشر ويعني أيضا فرع أو شركة فرعية تقوم بعمليات في بلد آخر غير الذي يقيم به المستثمر الأجنبي، وهو إطار لتحرير حركة رؤوس الأموال والعمليات المترتبة عليها قائم على أساس تحقيق علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسات أخرى في بلد آخر (عامر، 2017، صفحة 16).

كما عرفه برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD): يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيفات أجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول معينة، وإن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على علاقات طويلة الأمد تعكس منفعة المستثمر في دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجوداته، والرقابة العليا من الدولة الأجنبية، أو من دولة الإقامة أيا كان المستثمر فردا أم شركة أم مؤسسة (فعلول، 2017، صفحة 9).

إذن يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر ذلك الذي يغلب عليه طابع استحواذ المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمار أو كله في مشروع معين في دولة غير دولته، إضافة إلى مشاركته في إدارة المشروع جزئياً أو كلياً، حسب نوع الاستثمار قيد التنفيذ.

2.2. أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر (بوعزيز و زاوي، 2017، صفحة 26):

تتميز أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعدد والتباين من حيث النوع والأهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل وسياسة من السياسات، مما يقود إلى تباين في التفضيلات من قبل الدولة المضيفة وكذلك الشركات متعددة الجنسيات، وعلى العموم يمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أربعة أشكال:

1.2.2. الاستثمار المشترك: وهو مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وتكون المشاركة متعلقة برأس المال، الإدارة، براءات الاختراع، العلامات التجارية... الخ

2.2.2. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: ويتمثل في قيام المستثمر الأجنبي بإنشاء فروع لإنتاج أو التسويق أو أي نشاط إنتاجي أو خدمي آخر في الدول المضيفة، وتكون الملكية فيها للطرف الأجنبي بصفة كاملة.

3.2.2. مشروعات أو عمليات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف المحلي، يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الوطني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً، وفي معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية مقابل عائد مادي متفق عليه.

4.2.2. عمليات الاندماج والاستحواذ: وهي قيام شركة بالاندماج مع شركة أخرى أو شرائها، وقد زادت هذه العمليات في الفترة الأخيرة وأصبحت مصدراً أساسياً للاستثمار الأجنبي المباشر.

3.2. محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (صياح، 2013، الصفحات 14-15):

يعتمد مناخ الاستثمار بصورة رئيسية على أوضاع مختلفة يمكن أن يطلق عليها بيئات حيث تصنف إلى بيئات سياسية واقتصادية وبيئات قانونية وتشريعية وبيئات إدارية.

1.3.2. البيئة السياسية: يعتبر النظام السياسي القائم في البلد أحد أهم العوامل المشكلة للبيئة السياسية، حيث ان الاستقرار السياسي في أي بلد تأثيراً كبيراً على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو غير المباشرة فالمستثمر الأجنبي يتخذ قراراً بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

2.3.2. البيئة الاقتصادية: إن توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عامل مهم من عوامل الاستثمار حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي لاستغلال هذه الموارد يبرز بإمكانية الحصول على معدلات عائد كبير، إلا أن استغلال هذه الموارد يرتبط بضرورة توفر كفاءات معينة وأيدي عاملة مدربة ذات تكلفة منخفضة، كما أن توفر هذه العوامل لا يكفي لخلق بيئة اقتصادية سليمة فلا بد أن يصاحب هذه الموارد توفر حوافز مثل: مستوى التنمية الاقتصادية معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي، معدل الدخل الفردي، معدلات تضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة و درجة التنافس في السوق. إضافة إلى توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذب للاستثمار مثل الطرق، خدمات الكهرباء، الاتصالات، فالدول التي تتوفر فيها هذه البنى تعتبر جاذبة للاستثمار.

3.3.2. البيئة القانونية والتشريعية: تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على وجود قوانين وتشريعات تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية بالإضافة لضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية مثل: مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة، حيث تتنافس دول العالم على إصدار تشريعات للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة الدول المضيفة ومكانتها.

4.3.2. البيئة الإدارية: يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على الترخيص لإنشاء مشروع الاستثمار، كما يتطلب ذلك تخفيض أو القضاء على بيروقراطية الجهاز الحكومي ومحاربة الفساد المالي والإداري في الأجهزة الحكومية.

4.2. دوافع الاستثمار الأجنبي:

يوجد نوعين من الدوافع التي يصدر من أجلها قرار الاستثمار الأجنبي المباشر، سواء تعلق الأمر بالدولة المصدرة لرأس المال أو من جانب الدولة المضيفة المستوردة التي ترغب في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمارات.

1.4.2. دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر (جبّاري، 2015، الصفحات 27-29):

- **طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة:** من خلال دفع المستثمر إلى مواصلة نشاطه عبر الحدود الوطنية إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وحداته الإنتاجية والتسويقية أو رأس مال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيها.
- **زيادة العوائد:** تتحقق الزيادة في عوائد الاستثمار من خلال تعظيم الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المضيفة.

- **تخفيض المخاطر:** تقليل المخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد، فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تحجيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب.
- **زيادة المبيعات:** تعتمد مبيعات الشركات على عاملين أساسيين هما: اهتمامات المستهلكين والزبائن بمنتجاتها أو بخدماتها والرغبة والقدرة على الشراء، إن زيادة وتوسع مبيعات الشركات متعددة الجنسيات يمثل الهدف الأساسي للأعمال الدولية، ويهدف الاستفادة من وفرة الإنتاج بالأحجام الكبيرة، فإنه يجب البحث عن أسواق غير السوق المحلي لتصرف فائض الإنتاج الذي لا يستوعبه سوق دولة واحدة، وفي حالة عدم توفر هذه الإمكانية تلجأ إلى الإنتاج خارج دولتها.
- **تحسين الموارد وضمان توفيرها:** يبحث المنتجون والموزعون عن مكونات إنتاجهم وضمان التدفق المستمر لها في الدول الأجنبية، وتحقيق مبيعات ذات حجم كبير مما يمكن الشركة من تحسين جودة منتجاتها والتميز على منافسيها وتحقيق الزيادة في حصتها السوقية.
- **زيادة صادرات البلد للاستثمار الأجنبي المباشر:** على سبيل المثال تؤدي فروع الشركات الأمريكية المؤسسة في الخارج دوراً هاماً في صادرات الولايات المتحدة الأمريكية.
- **الرغبة في النمو والتوسع:** إذا ما واجهت شركة ما منافسة محلية من طرف مستورد بسعر أقل من سعر الشركة، تلجأ إلى إقامة فرع لها في الخارج، وتختار بلد يتم الاستيراد منه حتى تستفيد من مزايا انخفاض التكاليف وأسعار البيع إلى مستوى منافسيها بالاستيراد.
- **السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:** تهتم الدول المتقدمة اقتصادياً بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتباره أن ذلك يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني، فهو يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معقولة من جهة، إضافة إلى الرغبة الجامحة في فرض السيطرة على الاقتصاد الدولي.
- 2.4.2. دوافع جلب الاستثمار الأجنبي المباشر:** هنالك العديد من الأسباب والدوافع التي دفعت كل من الدول النامية والمتقدمة للسعي لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نذكر منها (جباري، 2015، الصفحات 30-31):
 - **سد فجوة الادخار-الاستثمار:** تعاني جل الدول من عجز في تمويل خطط التنمية، حيث يعجز الادخار المحلي عن توفير تمويل كافٍ للاستثمار الوطني مما يجعلها تلجأ إلى مصادر تمويل خارجية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر.

- **نقل التكنولوجيا الحديثة:** تعتبر التكنولوجيا الحديثة من العناصر الأساسية لإحداث النمو الاقتصادي وتسريع وتيرته، والطريق الأقصر للحصول على هذه التكنولوجيا وبأقل التكاليف هو الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسمح باستيراد مكوناتها وتطويرها وفق حاجيات الاقتصاد المحلي.
- **تحسين وضعية ميزان المدفوعات:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين موازين المدفوعات في الدول النامية بصورة مباشرة من خلال ثلاثة قنوات رئيسية هي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، عائدات تصدير هذه الشركات، وتوفير العملات الصعبة نتيجة إحلال الواردات.
- **تخفيض مستوى البطالة:** يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في حل مشكلة البطالة وذلك من خلال قدرته على توفير فرص عمل جديدة تؤدي إلى تشغيل عاطلين عن العمل في المشروعات التي تم إنشاؤها لاسيما في ظل انخفاض تكلفة اليد العاملة في الدول النامية.
- **زيادة التراكم في رأس المال الثابت والإنتاج الوطني:** يؤدي دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إقامة مشاريع استثمارية جديدة، مما ينجر عنه زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المضيف ومن المتوقع أن ينعكس هذا الأمر بشكل إيجابي ومتزامن على الإنتاج المحلي.
- **الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية:** تمتلك بعض البلدان موارد طبيعية ضخمة، غير أن الطاقات الإنتاجية الذاتية للبلد المعني لا تكفي لاستغلالها، والاستثمار الأجنبي يسمح باستغلال أكبر قدر منها.

3. الأسس النظرية للعولمة المالية

تتجلى العولمة كمفهوم اقتصادي في الكثير من المجالات، ثقافية، اقتصادية، اجتماعية وسياسية، والتي سنركز الحديث عنها، نظرا للارتباط الكبير بينها وبين الجوانب الأخرى التي تعتبر انعكاسا لأثرها، حيث تعتبر العولمة الاقتصادية نظام تجاري عالمي مفتوح تزول فيه الحدود الدولية والعوائق أمام الحركة التجارية بمختلف أشكالها من سلع وخدمات ورؤوس أموال ويد عاملة وانتقال التكنولوجيا واندماج الأسواق العالمية، كل هذا تحت قيادة الشركات المتعددة الجنسيات، والهيئات المالية الدولية مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي للإنشاء والتعمير، وتعتبر العولمة المالية من أهم أشكال عولمة الاقتصاد، ومن أهم الموضوعات المعاصرة الحديثة الجديدة بالبحث، حيث حظيت باهتمام كبير لدى الباحثين الاقتصاديين.

1.3. مفهوم العولمة المالية:

تعددت التعاريف للعولمة بصفة عامة وللعولمة الاقتصادية والمالية بصفة خاصة، نحاول ذكر أهم التعاريف

التي تعطي تصور عام للعولمة المالية.

العولمة المالية من وجهة نظر الباحث " دومينيك بليون" هي عملية مرحلية أو مخطط لإقامة سوق شامل ووحيد لرؤوس الأموال، تختفي في ظلها كل أشكال القيود الجغرافية والتنظيمية، لتسود بذلك حرية التدفقات السلعية والمالية من أجل ضمان أفضل حصص لرؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقاعات النشاط في أثناء البحث عن أعلى العوائد وأقل المخاطر (plihon, 1997, p. 68)

عرف الدكتور أحمد الخضير العولمة المالية على أنها " حالة كونية فاعلة ومتفاعلة تخرج البنوك من إطار المحلية إلى آفاق عالمية، وتدبجه نشاطها ودوليا في السوق العالمي بجوانبه وأبعاده المختلفة تجعل في مركز القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية فالعولمة اتجاه مصيري يعبر عن صراع المصائر في إطار الكيانات والتكتلات المصرفية بالغة الضخامة ومتعاظمة القوة" (بوساحة، 2017، صفحة 232):

العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالاندماج المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال من ثم أخذت تندفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية (عبد المطلب، 2001، صفحة 33): ومن خلال ما سبق نعرف العولمة المالية بأنها حرية حركة رؤوس الأموال في العالم، دون قيود التنظيمات، حتى تندمج الأسواق المالية المحلية بالأسواق العالمية، بحثنا عن أعلى العوائد بأقل مخاطر.

2.3. المعاملات التي يجب تحريرها لتحقيق العولمة المالية:

العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التالية (حلوفي، 2011، صفحة 46):

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية
- المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا أو خارجيا
- المعاملات الخاصة بالقروض التجارية والمالية والكفالات والتسهيلات المالية.
- معاملات البنوك التجارية بأنواعها.
- معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرير من القيود المفروضة على الاستثمار الوارد للدخل أو المتجه إلى الخارج أو تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

3.3. عوامل ظهور وتطور العولمة المالية:

1.3.3. إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال: عمدت الدول الأوربية إلى إلغاء القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري سنة 1958، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإزالة القيود على رأس الأموال سنة 1959، ثم بعدها تضاعف عدد الدول التي ألغت القيود على حركة رؤوس الأموال، مما أدى إلى اندماج الأسواق

المالية، فأصبح أداء بعض أسواق الدول النامية أكثر جاذبية من الاقتصاديات المتقدمة وخاصة من حيث تنوع المحفظة المالية للمستثمرين (صالح، 2002، صفحة 207)

2.3.3. تنامي الرأسمالية: أدى النمو المطرد الذي حققه رأس المال المستثمر في الأصول المالية والمتجسد في صناعة الخدمات المالية المصرفية، بمكانتها إلى إعطاء قوة الدفع لمسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي، وصارت الرأسمالية تعيش على توظيف رأس المال بدلا من استثماره (الخطيب، 2002، صفحة 17) كما لعب رأس المال المستثمر في الأصول المالية دورا مؤثرا لما يقدمه من موارد مالية (قروض واستثمارات)، لاسيما بعد انخفاض حجم التدفقات المالية الرسمية والحكومية، وكذلك المنح والمساعدات المقدمة من البلدان المتقدمة، والمنظمات المالية الدولية، وتطورت الرأسمالية بظهور الاقتصاد الرمزي الذي تحركه الأسهم والسندات التي يتم تداولها داخليا عبر الحدود دون عوائق، فهو اقتصاد تحركه مؤشرات البورصات العالمية ومعدلات البطالة والمستويات العامة للأسعار والشائعات والعوامل النفسية، والبيانات الصادرة عن المسؤولين ومحافظي البنوك المركزية وتوقعات الأسواق المالية (حلوفي، 2011، صفحة 46)

3.3.3. تطور أسواق السندات الدولية: في مطلع الستينيات من القرن العشرين زاد توجه الاستثمارات المالية الدولية إلى الاستثمار في السندات حتى أصبحت تحتل مركزا هاما، و تمثل أحد أهم التوظيفات الاستثمارية طويلة الأجل، واكتسبت أهميتها من مساهمتها في إعادة توزيع المدخرات المتوفرة عالميا على مختلف المقترضين حول العالم، وتميزت سوق السندات بقلّة المخاطر و توفيرها عائد مضمون بالإضافة لسيولتها المرتفعة رغم طول أجل استحقاقها، كما أصبحت هذه السوق جزء لا يتجزأ من عمليات التمويل الدولي، مما ساعدة على نشأة سوق رأس المال طويل الأجل (دعاس و باهي، 2018، صفحة 116)

وتقوم أسواق السندات الدولية على التعامل في نوعين رئيسيين من أسواق السندات وهما (صالح، 2002، صفحة 110):

- **سوق سندات الأورو:** وهي مشتقة من اسم السندات الأوروبية، وهي سندات تصدرها جهات مقترضة تنتمي لدولة معينة خارج حدود دولتها، وفي سوق رأس المال لدولة أخرى وعملة غير عملة الدولة التي تم فيها طرح هذه السندات للاكتتاب.

- **السندات الأجنبية:** وهي سندات تصدرها جهات أجنبية مقترضة تنتمي لدولة معينة خارج حدود دولتها، أي في أسواق المال لدولة أخرى وبعملة نفس الدولة التي تم طرح السندات فيها.

4.3.3. عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية: بعد تنامي تدفقات رؤوس الأموال في ضوء عولمة الأسواق المالية، الناجمة عن أحجام ضخمة من الفوائض المالية، لم تستطع الأسواق الداخلية استيعابها، فالتجّحت إلى الأسواق الخارجية بحثاً عن فرص استثمار أفضل ومعدلات فائدة أعلى، وهذا يعكس نمو العولمة المالية بما تتضمنه من حركة واسعة من رؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي، ورغم أن هذه الظاهرة كانت موجودة منذ بدأ النظام الرأس مالي، إلا أنها أصبحت حالياً بحجم كبير وبأدوات مالية متنوعة وجديدة (سكادلر، 1994، صفحة 21)

5.3.3. التطور الصناعي في بعض الدول النامية واندماجها في السوق المالي: حققت بعض الدول النامية نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة، حيث ارتفع نصيبها من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، حيث ارتفع نصيب دول شرق آسيا في الفترة (1965-1988) من 5% إلى 20% من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، ومن الناتج الصناعي العالمي من 10% إلى 23%، وزاد نصيب القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية منخفضة الدخل من 27% سنة 1965 إلى 34% سنة 1988 (صالح، 2002، صفحة 108) ويعتبر هذا أحد أسباب العولمة، حيث زادت تدفقات الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال وقيام هذه الدول بتحرير القطاع المالي المصرفي وخصوصة المؤسسات المالية، وإلغاء مختلف الحواجز بين السوق المحلي والدولي للأوراق المالية، ما أدى إلى اندماج الأسواق المالية المحلية في الأسواق المالية العالمية وتسارع حركية العولمة المالية.

6.3.3. ظهور الابتكارات المالية: إلى جانب الأدوات المالية التقليدية المتداولة في الأسواق المالية ظهرت أنواع جديدة من الأدوات المالية التي أطلق عليها تسمية المشتقات المالية التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية، والتي تتيح للمستثمرين عدة امتيازات، كتنويع محافظ الاستثمار، التغطية ضد مختلف المخاطر المالية، المضاربة...، فبرزت عقود الاختيار و العقود المستقبلية، و عقود المبادلات، وكل هذه الأدوات تتطور من فترة إلى أخرى وعلى نحو سريع، بحيث تتيح هذه الابتكارات المالية للمستثمرين مساحة واسعة من الاختيارات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتؤمن الحماية لهم في مواجهة مخاطر تقلبات الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، كما أن لهذه الأدوات أهمية بالغة من خلال

الدور الذي لعبته في إيجاد التقارب والتشابه بين مختلف الأسواق المالية وبشكل خاص أداة المبادلات لأنها أحدثت تجانسا في شروط مختلف الأسواق المالية بوسطة إمكانية تبادل الديون (عبود، 2008، الصفحات 19-20)

4.3. مظاهر العولمة المالية:

من بين الكثير من مظاهر العولمة المالية سنتطرق إلى مظهرين أساسيين هما المستثمرون التأسيسيون وظهور الأسواق والمنتجات المشتقة.

1.4.3. المستثمرون التأسيسيون: المستثمرون التأسيسيون هي عبارة عن هيئات عمومية أو خاصة (بنوك شركات تأمين صناديق التقاعد، صناديق التحويط ...)، تسهر على جمع المدخرات من أكبر عدد من الأفراد وتوظيفها في شكل أوراق مالية، فهي أداة لمساعدة المستثمرين على تنويع توظيفاتهم من خلال محافظ مالية ضخمة ومتنوعة تليي جميع متطلبات وتوجيهات المستثمرين، ونجد مثلا أن صناديق التقاعد تعتمد على مبدأ المردودية متوسطة وطويلة المدى و المضمونة، أما صناديق التغطية فتعمل على مبدأ التنويع وهذا يفرض مجموعة من قواعد الحوكمة على الشركات المتعاملة معها، فأى شركة تلجأ إلى الأسواق المالية تجدد نفسها أمام المستثمرين المؤسسيين (قاسمي، 2015، صفحة 44).

والجدول التالي يوضح قيمة الأصول المجودة تحت إدارة المؤسسات الاستثمارية في الأسواق المتطورة سنة 2009 بملايير الدولارات:

الجدول 1: قيمة الأصول المجودة تحت إدارة المؤسسات الاستثمارية في الأسواق المتطورة سنة 2009

المصدر: آسيا قاسمي، 2015، ص 45.

المستثمرون التأسيسيون	صناديق المعاشات	صناديق المشتركة	صناديق التأمينات	الصناديق السيادية	صناديق الرأسمالية للاستثمار	صناديق التحويط	صناديق التداول في البورصة
قيمة الأصول	28000	22900	20400	3800	2500	1700	1000

2.4.3. الأسواق والمنتجات المشتقة: وجود الإبداعات المالية وعلى رأسها المشتقات المالية كان لعدة أسباب ومتغيرات اقتصادية، حيث ينصرف التحليل الاقتصادي للتجديد في شرح الحافز الذي يسبب هذا الأخير والنابع عن رغبة الأفراد والمؤسسات المالية إلى تعظيم الربح حيث أن التغيير في البيئة يحفز على تعديل التحفيز، إذ تعتبر المشتقات أحد ملامح التطور في الأسواق المالية، فقد بدأ التعامل بها منذ سنة 1973، والذي اعتبر قمة ثورة على

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور مفهوم العولمة المالية

العقود المستقبلية (قاسمي، 2015، صفحة 50)، ومن أهم هذه المشتقات نجد، الأسواق بالتراضي، وتتضمن أسواق مشتقة للنسب بالتراضي، مبادلات، خيارات ومنتجات أخرى والأسواق المنتظمة.

والجدول التالي يوضح تطور حجم التبادلات في الأسواق المشتقة (المتوسط اليومي في أبريل بملايير الدولارات).

الجدول 2: تطور حجم التبادلات في الأسواق المشتقة

نوعية الوسيلة	2001	2004	2007	2010
1- الأسواق بالتراضي	489	1025	1686	208
أسواق مشتقة للنسب بالتراضي	129	233	258	601
مبادلات	331	621	1210	1275
خيارات ومنتجات أخرى	29	171	217	208
2- الأسواق المنتظمة	2188	4524	6099	8142

المصدر: آسيا قاسمي، 2015، ص 50.

5.3. آثار العولمة المالية:

يترتب عن تكامل الأسواق المالية المحلية مع الأسواق العالمية وبالأخص في الدول النامية آثار إيجابية وأثار سلبية.

1.5.3. الآثار الإيجابية: من أهم الآثار الإيجابية المترتبة عن اندماج الأسواق المالية المحلية مع الأسواق المالية العالمية ما يلي (صالح، 2002، صفحة 213):

- يساعد تطور الأسواق المالية في الدول النامية على تعبئة المدخرات عن طريق زيادة مجموعة الاستثمارات المالية المتاحة للمدخرين لتوسيع محافظهم المالية.
- العولمة تجعل الأسواق المالية تقوم بدور القائد للادخارات الأجنبية وتوفر للدول موارد مالية بالعملة الأجنبية دون الاعتماد على الإقتراضات الخارجية، ما يزيد من حجم الديون وخدمة الدين.
- توفر العولمة المالية تعبئة عالية للادخارات التي تؤثر في عملية النمو الاقتصادي، كما أثبتت الدراسات الحديثة أهمية سوق رأس المال كأداة لتمويل المؤسسات بالمساهمات وبرؤوس الأموال.
- تمكن الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية والحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة مما يؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي (رمزي، 1999، صفحة 112).

- إن إجراءات التحرير المالي المصحوبة ببرنامج واسع للخصوصية وإحداث بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص، تؤدي إلى جذب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال التي يحتفظ بها المقيمون في الخارج، وهذا يعني الحد من ظاهرة هروب رأس المال إلى الخارج (رمزي، 1999، صفحة 28).

كما أن العولمة المالية توفر للبلدان المتقدمة الصناعية المصدرة لرؤوس الأموال مزايا عديدة أهمها (الشرقاوي، 2004، صفحة 22):

- تسمح بخلق فرص استثمارية خارجية واسعة أكثر ربحية، وإلى فوائض في رؤوس الأموال الباحثة عن التراكم، وتوفير ضمانات لأصحاب هذه الأموال، وتنويعها ضد كثير من المخاطر من خلال الآليات التي توفرها الأوراق المالية والتحكيم بين الأسواق المختلفة.
- عززت العولمة المالية النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية نتيجة لتوسع التجارة الدولية، كما أنها وفرت المزيد من القروض الكبيرة أمام الشركات المتعددة الجنسيات لتدعيم توسعها في مختلف أرجاء العالم.
- زيادة درجة العولمة المالية ساهم في خفض معدلات التضخم بالبلدان الصناعية المتقدمة من خلال زيادة انفتاح التجارة والتدفقات الرأسمالية (الدولي، 1997، صفحة 197).

2.5.3. الآثار السلبية: تنجر عن العولمة المالية آثار سلبية على الأسواق المالية بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة خاصة في الدول النامية، ومن بين هذه الآثار نذكر (صالح، 2002، صفحة 214):

- تتميز أسواق المال الدولية بعدم الثبات والتذبذب، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار هذه الأسواق نظرا لعدم تناسق المعلومات والبيانات وانتظامها، وهو ما يلحق أضرارا بالاقتصاد بكامله.
- تتميز التدفقات الرأسمالية للاستثمار في الأوراق المالية بالبحث عن المضاربة في الأجل القصير، وبالتالي فإن اهتمامها سينصب على الأرباح وليس على تحقيق النمو للبلدان المستثمر فيها.
- تطور اندماج أسواق المال للدول النامية مع الأسواق العالمية جعلت ما يحدث من أضرار في أي سوق تنتقل وبسرعة إلى الأسواق المرتبطة بها (Prissert.P, 1995).
- العولمة المالية تؤدي إلى انخفاض سيادة الدول على سياساتها فقدان استقلالية الدول في اتخاذ سياساتها النقدية هي مؤكدة خاصة داخل الفضاء الأوروبي وتصبح الأسواق المالية متصلة ومرتبطة بعضها البعض.

- الحركة الواسعة والسريعة والمفاجئة لرأس المال الأجنبي تتسبب في العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني، ففي حالة زيادة التدفقات نحو الداخل يتسبب في ارتفاع أسعار بعض الأصول، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي يزداد عجز الميزان التجاري، وفي حالة الخروج المفاجئ لرؤوس الأموال يتسبب في انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، انخفاض وتدهور أسعار الأصول المالية والعقارات، تزايد العجز في ميزان المدفوعات، فقدان ثقة المستثمرين الأجانب في السوق المحلي، وقد تلجأ الحكومة إلى رفع سعر الفائدة لتعويض المستثمرين عن الخسارة التي لحقت بهم، لكن هذا الاجراء يؤدي إلى رفع تكلفة الاقتراض وبالتالي تنخفض معدلات الاستثمار (النجار، 2005، الصفحات 25-26).

6.3. مؤشرات العولمة المالية:

- يمكن الاستدلال على العولمة المالية بمؤشرين أساسيين هما (رمزي، 1999، الصفحات 80-81):
- **المؤشر الأول:** هو تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة.
 - **المؤشر الثاني:** هو تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي.

4. الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة المالية

باعتبار ان الاستثمار الأجنبي المباشر أهم مصادر التمويل الخارجي للتنمية في الدول المضيفة له، فهو يعتبر من أهم قنوات انتقال رؤوس الأموال بين الدول، وهو أحد مظاهر العولمة المالية ، يتجسد من خلال الشركات المتعددة الجنسيات.

1.4. الاستثمار الأجنبي المباشر عنصر أساسي للعولمة المالية:

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا فعالا في تفعيل العولمة المالية، لأنه يمثل أداة رئيسية لانتقال رؤوس الأموال عبر العالم، وهذا الاستثمار الذي تقوده الشركات متعددة الجنسيات يمثل آلية رئيسية نحو التوسع في الاتحادات الاقتصادية والمالية الدولية، فتورة الاستثمار الأجنبي المباشر هي أكبر دلالة على عولمة الاقتصاد العالمي والعولمة المالية، نظرا لتوسع الشركات في عملياتها خارج حدودها الوطنية وحاجتها لمزيد من رؤوس الموال وطرق التمويل الجديدة (مؤتمر الأمم المتحدة، 2005، صفحة 2)، وظل الاستثمار الدولي في الخدمات المالية خاصة

ينمو باطراد، فكان مسؤولاً عن جل المجموع العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر (مؤتمر الأمم المتحدة، 2005، صفحة 5).

وتجدر الإشارة إلى أن الفترة التي شهدت زيادة كبيرة في حجم الأصول المستثمرة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات في كل أرجاء المعمورة، هي نفسها الفترة التي شهدت انتشاراً واسعاً للعولمة المالية عبر العالم، نظراً لحاجة هذه الاستثمارات للكثير من طرق التمويل والتسهيلات لانتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عراقيل، حتى أصبح لزاماً على كل دول العالم الانطواء تحت هذا الشكل الجديد من الأسواق المالية العالمية والدخول فيها، من أجل جلب الاستثمارات المباشرة لدعم الاقتصاد الوطني والحصول على التمويل دون اللجوء للاقتراض، وهذا ما زاد في انتشار العولمة المالية بعد اندماج الأسواق المالية المحلية للدول النامية في الأسواق المالية العالمية، خاصة في الكثير من الدول الآسيوية.

2.4. تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة المالية:

يعتمد الاستثمار الأجنبي المباشر في التمويل على ثلاث أشكال رئيسية هي استثمار رأس المال السهمي الذي يهيمن على المستوى العالمي، فأثناء العقود الماضية بلغ نصيبه نحو ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك من أشكال تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر نجد القروض المعقودة داخل الشركة التي شكلت نحو 23% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والشكل الثالث للتمويل هو العائدات المعاد استثمارها، وكانت تشكل في المتوسط 12% ويتقلب الشكلين الأخيرين تقلباً واسعاً وهو ما يعكس التغيرات السريعة في الأرباح وعائدات الأسهم المعادة إلى الوطن أو الحاجة إلى تسديد القروض.

3.4. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل العولمة المالية:

لفهم أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للعولمة الاقتصادية بصفة عامة وللعولمة المالية بصفة خاصة ومعرفة التوازنات الموجودة في العالم، فلا بد من معرفة التدفقات الداخلية والخارجية وأي جهة في العالم تستفيد أكثر، وتقدم الإحصائيات في الجدول التالي قيم هذه التدفقات:

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور مفهوم العولمة المالية

الجدول 3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية والدول المصنعة (و.ق: مليار دولار)

التدفقات الخارجية من الاستثمار الأجنبي المباشر							التدفقات الداخلية من الاستثمار الأجنبي المباشر							السنوات
2004	2003	2002	2001	2000	1999	-93 98	2004	2003	2002	2001	2000	1999	-93 98	
637.4	577.3	599.9	662.2	1092.7	1014.1	353.3	380	442.2	547.8	596.3	1134.3	849.1	256.2	الاقتصاديات المتقدمة
83.2	29	37.8	78.6	143.2	77.2	56.6	233.2	166.3	155.5	217.8	253.2	232.5	138.9	الاقتصاديات النامية
13.6	5.8	6.4	23.3	7.2	9.6	9.6	25.7	17.4	14.5	18.8	22.6	29.3	25.3	جنوب شرق آسيا

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2005

1.3.4. التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر: بسبب حدوث زيادة قوية في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية شهد عام 2004 طفرة طفيفة في الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي بعد ثلاث سنوات من التدفقات الآخذة في الهبوط، فهذه التدفقات الناجمة من الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بلغت 648 مليار دولار، كانت في سنة 2004 أعلى بنسبة 2% عنها في عام 2003 قفزت التدفقات الداخلية في البلدان النامية بنسبة 40% أي 233 مليار دولار ولكن البلدان المتقدمة كمجموعة عانت من انخفاض بنسبة 14% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إليها ونتيجة لذلك فإن نصيب البلدان النامية من التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي بلغ 34%، إن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر كان بارزا بشكل خاص في الدول النامية في سنة 2004.

2.3.4. التدفقات الخارجية من الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد ارتفعت هذه التدفقات بنسبة 18% في عام 2004 وكان نصيب الشركات التي توجد مقراتها في البلدان المتقدمة يشكل معظم هذه الزيادات، وفي الواقع فإن قرابة نصف مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى الخارج كان من ثلاث مصادر، الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكسـمبورغ وظلت البلدان المتقدمة كمجموعة مصدرة هامة لرؤوس الأموال عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، فالتدفقات الصافية الخارجية قد تجاوزت التدفقات الصافية الداخلية بمقدار 260 مليار دولار، في حين أن التدفقات الخارجية من الاستثمار الأجنبي المباشر من الاتحاد الأوروبي قد انخفض بنسبة 25% لتتهبط إلى 280 مليار دولار وهو أكبر انخفاض في سبع سنوات.

5. خاتمة:

لقد توصلنا من خلال هذه الورقة البحثية التي حاولت الإحاطة بالإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر أشكاله، محدداته ودوافعه، وكذا مفهوم العولمة المالية، أهم المعاملات التي يجب تحريرها لتحقيقها، عوامل ظهورها وتطورها، إضافة إلى آثارها ومؤشرات ظهورها، وأخيرا كيف للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عنصر أساسي للعولمة المالية، كيفية تمويله، وكذا تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظلها إلى عدة استنتاجات نذكر منها:

✓ أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر المصدر الرئيسي اليوم للنمو الاقتصادي، وطريقة جيدة في التمويل بدلا من القروض الخارجية، وعاملا فعالا في تفعيل العولمة المالية، لأنه يمثل أداة لانتقال رؤوس الأموال في العالم؛

✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا حيويا للتدفقات المالية الدولية، حيث أصبح القوة الدافعة للاندماج المالي الدولي، بسبب حاجة الدول النامية خاصة لأسواق المال العالمية المفتوحة، وهذا ما يتجلى في توجهها إلى تعديل قوانينها لتصبح أكثر مرونة وملاءمة لاندماج أسواقها المالية في الأسواق المالية العالمية؛

✓ نظرا لحاجة الدول النامية للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تحتاج طرق سهلة لانتقال رؤوس الأموال الكبيرة إلى الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ظهر ما يعرف بمصطلح العولمة المالية؛

✓ رغم أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكن هذا لا يمنع من التوجس لدى الكثير من خبراء الاقتصاد في الدول النامية، من خطرها خاصة إذا ما لم يتم دراستها جيدا، والانعكاسات السلبية للعولمة المالية، نظرا لإمكانية فقدانها سيادتها على اقتصادها وسياساتها المالية وتوجيهها بالشكل الذي يحقق لها معدلات النمو المرجوة، وكذلك عدم قدرة مؤسساتها المحلية على المنافسة وتلاشيها في وسط الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي تفاقم تبعيتها للخارج بدلا من تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ودائم.

- على ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، سوف نقترح بعض الاقتراحات:
- ✓ على الدول النامية مسايرة العولمة المالية بالقدر الذي تمليه ظروفها الخاصة والأهداف التي تتطلع إليها، بحيث تستغل منافع العولمة المالية وتتجنب مخاطرها وانعكاساتها السلبية على اقتصادها؛
 - ✓ ادخال نظام معلوماتي متطور وسريع للبنوك المحلية، يسمح بتوفير المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم الاسواق العالمية والتحول في نمط الاستثمارات الاجنبية المباشرة؛
 - ✓ تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية ودراسة الأوضاع والتطورات التي تحدث في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتقييم المناخ الاستثماري للبلد بهدف تحديد مواطن السلب والإيجاب لجلب الاستثمار؛
 - ✓ الترويج للاستثمار الاجنبي المباشر كأفضل نمط من التدفقات العالمية لرأس المال والتكنولوجيا ؛
 - ✓ القيام بإصلاحات عميقة في السياسات المالية بالنسبة للدول النامية بالشكل الذي يمكنها من الاندماج في الاسواق المالية العالمية وتحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي ؛
 - ✓ اعادة هيكلة البنوك من اجل المساعدة على تقوية المنافسة وتحسين كفاية رأس المال، وتعزيز الرقابة على عمل البنوك لضمان سلامة عملها خاصة ما يتعلق بتبييض الاموال وتهريبها إلى الخارج، وكذلك إدارة الائتمان والمخاطر.؛
 - ✓ ضرورة تجسيد الاصلاحات المصرفية لمسايرة التطورات الحاصلة في الاسواق المالية العالمية و تطور الاقتصاد العالمي بصفة عامة و رسم استراتيجيات للتكيف معها.

6.المراجع

النجار، أحمد منير ، (2005)، عولمة الأسواق المالية وأثرها على تنمية الدول النامية، المؤتمر العلمي الرابع حول استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الكويت، الكويت.

قاسمي، آسيا ، (2015)، أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية. قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.

علي فارس حسام الدين، داوود، (2010)، أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات التحويلية في الأردن 1990-2006 دراسة تطبيقية (أطروحة دكتوراه)، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

زكي رمزي، (1999)، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة-مصر.

حلوفي سفيان، (2011)، أثر العولمة المالية على أداء الأسواق المالية الناشئة-حالي كوريا الجنوبية وإندونيسيا (رسالة ماجستير)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.

قعلول، سفيان، (2017)، جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تشخيصية حسب مؤشر قياس محددات الاستثمار. مجلة دراسات اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 36، ص ص 1-48. سكاذر، سوزان، (1994)، الزيادة الكبيرة في تدفقات رأس المال أهي نعمة أو نقمة، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 31، العدد 01.

الخطيب، شذا، (2002)، العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال، الإصدار 1، مؤسسة طيبا الأردن. صياد، شهناز، (2013)، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.

جباري، شوقي، (2015)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر - (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

صندوق النقد الدولي. (1997). آفاق الاقتصاد العالمي، الترجمة العربية. الشرقاوي، عبد الحكيم مصطفى، (2004)، العولمة المالية وإمكانية التحكم في عدوى الازمات المالية، دار الفكر الجمعي، مصر.

عبد المطلب، عبد الحميد، (2001)، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعة، مصر. عامر، عبد الرحيم، (2017)، أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية: دراسة حالة الجزائر (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جلالى اليابس سيدي بالعباس، الجزائر. تقرير الاستثمار العالمي، (2005)، الشركات عبر الوطنية وتدويل البحث والتطوير، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

بوساحة، محمد لخضر، (2017)، العولمة المالية والمصرفية وتداعياتها على المصارف الإسلامية، مجلة المعيار، المجلد 8، العدد 18، الصفحات 229-244.

- دعاس، مصعب ، و باهي، نوال، (2018)، انعكاسات العولمة المالية على سوق الأوراق المالية في الجزائر، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، الصفحات 113-126.
- مفتاح، صالح، (2002)، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، الصفحات 205-217.
- بوعزيز، ناصر، و أولاد، زاوي، (2017)، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: رؤيا المستجندات. مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 1، العدد 12، الصفحات 23-39.
- عمود، هدى، (2008)، آثار العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر " دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية" خلال الفترة-1970-2006 (رسالة ماجستير)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر.

Plihon, D. (1997). Les Enjeux De La Globalisation Financière, Mondialisation Au De La Mythes., Alger, Algeria.

Prissert.P. (1995). Analyse Et Dynamique Du Marché Des Capitaux. *La Reu Bonque Edution*.